بسبب حالات الموت المفاجئ للاقرباء

العراقيون يختصرون مدة الخطوبة ويتزوجون بسرعة على غير عادتهم

بغداد / المدى

شباب من الجنسين يواجهون مصاعب جديدة في رابطة الزواج لا شأن لها بالوضع الاقتصادي وهو العنصر الاساس في الاقدام على رغبة الشروع في تكوين اسرة جديدة . هذه المصاعب تتمثل في انتشار عارض الموت بفعل العمليات الارهابية الامر الذي ضيق من مساحة الحياة العراقية وغير من عادات كثيرة تتعلق بالزواج وطقوسه ومراسيمه ومراحله الابتدائية .

احترام ذكرى الموتى من الاقارب ضريبة اجتماعية عالية الشأن ينظر اليها بتقديس يرتبط بالوفاء واوجاع الفراق ومن مظاهره لبس السواد او عدم اعلان او اقامة مراسيم الخطوبة والزواج لحين مرور عام في الاقل على تاريخ وفاة القريب .

عامر وهدى (اولاد عم) قررا اختصار الوقت والاجراءات الاجتماعية والاكتفاء بالقليل من الفرح بعد ان تأجل زواجهما لثلاث مرات بسبب حالات وفاة طارئة .

ظاهرة تسريع الزواج باتت مقبولة اجتماعيا وغالبا ما تقتصر على طرف دون اخر وتحدث في ظروف صعبة نسبيا .

احمد وسندس (من سكنة منطقة الدورة) تزوجا بعد مرور حداد الاربعين على وفاة والد العروس .

بعد انقضاء العام او (دورة السنة) كما تسمى تبدأ مظاهر الحزن بالزوال شيئا فشيئا ابتداء بتغيير لون الملبس بالنسبة للنساء ومرورا باجراءات الخطوبة وما يتخللها من مناسبات واحتفالات وانتهاءا بالزواج .

في الظروف الاعتيادية تكون مدة الخطوبة قصيرة ولا تتجاوز العام ويتم خلالها قياس درجة التوافق بين الطرفين والتجهيز للزواج بشكل عملي ولكن هذا الامر تغير في السنتين الاخيرتين وتم اختصار المدة الى اشهر قليلة وربما الى اسابيع والسبب في هذا ان حالات الموت من كلا الطرفين كثيرة وواردة في كل دقيقة ويوم بسبب تردي الوضع الامني وارتفاع نسبة الوفيات بشكل غير مسبوق وهذا ما يعرقل مراسيم الخطوبة والزواج رنا عدنان (٣٠ سنة) قالت : قبل سنة ونصف تقدم لخطبتي زميل لي في العمل ووافقت عليه . اتفقنا على سقف زمني لخطبتنا بحدود تسعة اشهر نكمل فيه الترتيبات الخاصة بالزواج الا ان وفاة شقيق خطيبي اجل زواجنا الى اكثر من عام .

وتضيف رنا : احترم مشاعر خطيبي وعائلته والتقاليد التي توارثناها ولكن ربما قبل انقضاء مدة الحداد سنفقد احد اقربائنا بموت مفاجئ اخر وعندها سيتأجل زواجنا ايضا والعمر يمضي .

منذ تسعينيات القرن الماضي تكيف العراقيون مع الظروف المختلفة بحكم التغييرات الجذرية في مجتمع الحصار وهذا التكيف امتد لغاية هذه الايام بما يتلاءم مع مستجدات العصر .

يقول اسامة ماجد (موظف) : شاءت الاقدار ان يستشهد احد اشقاء خطيبتي بحادث امني مما اخر زواجنا الى سنة اخرى . اقترحت على العائلتين ان نعجل بالزواج قدر الامكان وحتى قبل انقضاء عام على ذكرى الوفاة وبالتراضي اتفقنا على هذا لاننا ببساطة لن نضمن ان لا يموت لنا قريب في الاعمال الارهابية التي تقع وبالفعل تزوجت ولكن دون اقامة حفلة زفاف .

لاحظنا ان اغلب الزيجات وعملا باختصار الوقت وحفاظا على مشاعر عوائل المتوفين من الاقرباء تتجاهل حفلات الحنة في البيوت او قاعات المناسبات وهناك ملاحظة اخرى رواها المتزوج حديثا احمد الجميلي (٣١ سنة) قال : اختلف زفافي عن زفاف اشقائي واصدقائي . عرسي انتهى قبل غروب الشمس وهذا الامر معمول به هذه الايام في اغلب الزيجات نظرا للوضع الامني السيئ الذي يحتم عدم التنقل ليلا فضلا عن التخوف من العمليات الارهابية التي تقع من دون تمييز .

ويتابع الجميلي : حالات الموت المفاجئ لاقربائي ظلت تطاردني ولكنني اتخذت القرار بتجاهلها واتمام عرسي .

تخوفا من تعرضهم للخطف والابتزاز

اغنياء الموصل يهجرون قصورهم

" (ط . ع) انفق ٣٠٠ مليون دينار على بناء وتأثيث منزله ولكنه هجره بعد اسبوعين من تدشينه واستأجر شقة بسيطة في منطقة شعبية وتخلى عن ثلاث سيارات فارهة له ولاولاده بعد ان دفع مبلغ ٣٠ الف دولار لجماعة هددته بخطفه او خطف احد افراد اسرته . "

الموصل / مكتب المدى

اغنياء الموصل في هذه الايام يظهرون زهدا حياتيا واضحا بسبب خشيتهم من تعرضهم لعمليات خطف وابتزاز وهم يحاولون طرد العين الشريرة بمظاهر من الفقر وعدم الاكتراث ويتوجسون خيفة اذا ما فتح الله في رزقهم وظهرت النعمة واضحة عليهم .

عصابات الخطف والابتزاز هي الاكثر نشاطا هذه الايام في المدينة ، ومعدل الفدية المطلوبة هو (١٠٠ الف دولار) واغنياء الموصل هم المستهدفون حيث تنشط مافيا تمتلك قدرة على متابعة نشاطات الاغنياء وجمع المعلومات التفصيلية عنهم وبالتالي ابتزازهم او تعرضهم لمحاولات اختطاف .

مصدر امني في قيادة شرطة نينوى قال:ان عمليات الخطف والابتزاز في تصاعد كبير وان الاجهزة الامنية سجلت ٤٠ عملية خطف في شهر كانون الاول من عام ٢٠٠٥ وان نسبة كبيرة من عمليات الخطف والابتزاز لا يتم الابلاغ عنها وان المواطنين يقومون بدفع الفدية المطلوبة دون اللجوء الى الشرطة وهذا رفع نسبة الجريمة في المجتمع الى درجات عالية فالعصابات التي تقوم بهذا لا تجد من يردعها وهي تمارس عملا سهلا ويدر المكاسب الكبيرة وهو مضمون وغير خطر .

(أ . ن) يبرر هذا بالقول : لاتوجد شرطة او اجهزة امنية بالمعنى المعروف . ان احدا لا يستطيع مجابهة هذه العصابات كما ان الوضع الامني المتردي في انهيار دائم والقبض بالمصادفة على مجرم او مجرمين هنا وهناك لايحل المشكلة كما ان اغلب الذين يقبض عليهم يتم اطلاق سراحهم لاحقا بسبب الفساد الذي ينخر الاجهزة الامنية التي بدورها تحسب الف حساب لهذه العصابات وتتعامل معها وفق مبدأ تبادل المصلحة والمنافع . لقد انتشرت الجريمة بشكل غير مسبوق في الاشهر القليلة الماضية والتطور الملحوظ ان احدا لا يقوم بسرقة المنازل او ان يمارس النشل البسيط في الاسواق والباصات فهذه الجرائم الصغيرة انقرضت وحلت محلها الجرائم الكبيرة جدا باسعار متفق عليها . هي اشبه بالبورصة والمواطن يرى الوضع وقد ازداد سوءا وهو في تدهور مستمر وكل المحاولات التي تبذل في ضبط الامن غير حقيقية ويشعر المواطن ان الاجهزة الامنية تعمل فقط لخدمة المسؤول وهي تحافظ على حياة المحافظ ومجلس المحافظة وعوائلهم فقط .

ضابط امني كبير رفض الكشف عن اسمه فند هذه الادعاءات واوضح لـ (المدى) : نحن نعاني من غياب الثقة بين الاجهزة الامنية والمواطن . وفي هذه الحالة لا يمكن اتهام الجهاز الامني كله بالفساد . ان ما يجعل الامر بهذه الصعوبة هو غياب المعلومة والمواطن يفضل حسم المسألة بابسط الطرق . ولكن عندما يطلب منا تنفيذ الواجب وتتوفر معلومات وافية فاننا نقوم بالتصدي للمجرمين .

الضابط الامني الكبير قال ايضا : هناك امثلة كثيرة حول هذا فقد وقع الخاطفون باخطاء مختلفة عندما قاموا بخطف مواطنين بسطاء ظنا منهم انهم اغنياء ويملكون المال وقد تم ابلاغ الشرطة حول تلك الحالات واثناء المساومة على مبلغ الفدية تمكنا من القبض على ثلاث عصابات وتحرير المخطوفين .

المثير في الامر ان الموصليين لا يشيرون الى التبدل اللافت للانتباه وهو ان عمليات الخطف والقتل كانت تجري باستار مختلفة وادعاءات تصب ضمن نشاطات الجماعات التي تتخذ لنفسها طابعا دينيا تتنكر به وان الجريمة قبل عام مثلا كانت ترتكب في الموصل باسماء وعناوين مختلفة وان اغلب تلك الجماعات تدعي انها تحفظ الحياة الاجتماعية وتديرها بطريقتها الخاصة محققة بذلك العدالة الاجتماعية وبالتالي فأن نسبة الجريمة ازدادت وان الشعارات الكبيرة مالبثت ان اختفت ووقع المواطن تحت نوع جديد من الارهاب .

استاذ جامعي معروف قال ان ظاهرة الخطف حالها حال الظواهر الاخرى التي تنخر البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وان الدولة مسؤولة عن هذا لأنها لا تملك تشجيع المواطن والتركيز على اهمية ابراز القوة نفسيا ومعنويا وتمتين العلاقة بين المواطن من جهة واجهزة الدولة من جهة اخرى وان الدولة لا تملك برنامجا يحارب الفساد ويشجع العناصر الشريفة ويقوي علاقة الدولة بالمواطن .

(س . م) قال لـ (المدى) : انا تاجر ادوات احتياطية اضطررت الى تغيير سياراتي باخرى رخيصة الثمن وقديمة ولا ارتدي الملابس الغالية وبيتي بسيط جدا وانا اسكن في منطقة شعبية وذلك بسبب التخوف من عصابات الخطف والا بتزاز . احاول تعويض نفسي واسرتي بالسفر الى سوريا ومصر بين فترة واخرى . وردا على سؤال (المدى) حول ان كان هذا النهج قد عمل به مؤخرا ام انه محض طبع و قناعة ؛ فاجاب (س) : حاول اشخاص ابتزازي اكثر من مرة وهددوني بالخطف وانا بين الحين والاخر ادفع مبالغ كبيرة لاشخاص لقاء عدم تعرضي لمضايقات وقد غيرت موقع سكني اكثر من مرة وانا افكر الان في تصفية اعمالي في الموصل والهجرة الى بلد عربي .

الجريمة المنظمة غيرت من ديموغرافية الموصل فهناك مناطق تعاني من هذه الظاهرة بشكل ملحوظ دون سواها واغلب هذه العمليات تقع في الجانب الايسر الاكثر حداثة والاكثر غنى بينما تكاد هذه الظاهرة لا تبدو ملحوظة في الجانب الايمن حيث بيوت الموصل القديمة .

وائل المفتي (من الاغنياء) اوضح قائلا : الشباب اكثر بذخا ولكنهم اضطروا الى التنازل كثيرا في الاشهر الماضية خاصة ان اماكن اللهو تكاد تكون معدومة وهم لا يجدونها في مكان اخر كالعاصمة مثلا كما كان يحدث في السابق وهم الان اكثر اتزانا بسبب ظاهرة الخطف المنتشرة في المدينة بشكل غير مسبوق . واضاف : العوائل الغنية تبذخ كثيرا على العزائم والمناسبات وهي تحاول التكتم على هذا وباتت تسافر كثيرا وجهة السفر غالبا ما تكون سوريا فهناك تجدهم اكثر بذخا وهذا الامر مثار اهتمام واحترام السوريين في حلب ودمشق . انهم يستقبلون الموصليين بالترحاب ويرتبطون معهم بعلاقات متينة .

جيل الاباء والامهات من الاغنياء يحرصون كما قال (م . ص) على الحذر الشديد . واضاف : اننا الان نعمل من اجل توفير نسبة عالية من التأمين الحياتي وهذا التأمين يندرج في اننا نتغذى بشكل جيد ونعلم ان ما نأكله ونشربه هو صحي ونظيف ويجنبنا المرض .

هذا الزهد اذا جاز لنا الظن هو ايضا نهاية المطاف بالنسبة لـ (م . ك) الذي قال : انا صناعي وعشت احلم بتطوير معملي وتحديثه والعمل على متابعة المستجدات العالمية وكنت اهدف في عملي الى الوصول الى هذه الغاية واليوم املك المقدرة المادية لهذا ولكنني لا اجد في نفسي الرغبة لفعل اي شيء حتى انني في لحظات كثيرة لا ارغب في تحريك عضلة واحدة في جسدي فقد اصبت بالعجز النفسي التام بعد ان قتلوا ابني .. فعلوا ذلك رغم انني دفعت لقاء اطلاقه ٢٠٠ الف دولار وكنت على استعداد لدفع اضعاف هذا المبلغ وكل ما املك ولكنهم اخذوا المبلغ وقتلوه علما انني سلمت المبلغ لهم بعد ساعة واحدة على خطفه . لست حالة نادرة ولكن الموضوع اذا نظرت اليه من كل الجوانب فانك ستعذرني و ستجد ان من حقي ان لا احترم اي شيء حتى وان كان هذا الشيء هو وطني .

---

٤٥ عامل تنظيف فقط في مدينة النجف

النجف / المدى

وانت تقترب من النجف لابد ان ترصد في نفسك نموا داخليا بالمهابة والعظمة والتقديس ولكن شيئا يخدش النظر ويكدر صفو التجلي ؛ فمداخل المدينة ، من جهاتها الاربع ، تصيب اشواق الروح والقلب بالتعثر جراء الحفر والمطبات وتنافر الانساق وفساد الذوق البلدي والخدمي وتراكم النفايات وفقر الهمة والاستهانة بالجماليات العامة حتى تصل الى قناعة بأن النجف لا تعرف من هي .

يقول احد المهندسين المختصين : هناك مقاطع تصميمية ثابتة للأرصفة والشوارع يعرفها المختصون ، لكن عندنا لايتم العمل بها بصورة صحيحة . ان شارعا عرضه (١٠ م) يكون عرض الرصيف فيه (٥،١ م) أما الشارع بعرض (١٢ م) فان عرض الرصيف فيه يكون (٥ م) و يفترض إن يقسم الرصيف إلى ثلاثة مقاطع خدمية وبالشكل التالي :المقطع الأول والقريب من الدور السكنية و المحال التجارية يكون لمد خدمات الهاتف والاتصالات .أما المقطع الوسطي من الرصيف فيخصص لخدمات الكهرباء . أما القسم الأخير فيكون لمد شبكات الماء . ويضيف المهندس موضحا : لو إن كل جهة من هذه الجهات استغلت الجزء المخصص لها لما كان هناك قطع للكيبلات أو كسور في شبكات المياه . ان ما يحدث الان هو فوضى حقيقية إذ تعمل كل جهة على حدة ومن دون تنسيق مما يؤدي إلى تخريب الأرصفة وجعلها كما تبدو الان . كل ينجز عمله ويترك الأنقاض والرصيف من دون إعادة رصف ؛ فيتحول الى مكان لتجمع الأتربة والنفايات ؛ فضلا عن أنقاض العمل التي لاترفع الا بعد مدة طويلة .

تكتسب المدن اهميتها من معايير مختلفة تعبر عن درجات من التطور والتقدم في مختلف الصعد . ومدن الشرق تتفوق على مثيلاتها بانها تتميز بخاصيتين الاولى القداسة الدينية والثانية القيمة التاريخية والمعمارية والمقاييس التفاضلية الاخرى .

مسؤول بلدي فسر الفوضى الجارية على انها قضية فساد كبرى ولابد من معالجتها واضاف : كثيرة هي الأموال التي يعلن عن رصدها لتطوير الخدمات البلدية وتنفيذ مشاريعها المختلفة لكن هذه الخدمات وباعتراف كبار المسؤولين في محافظة النجف لم تصل الى المستوى المطلوب الذي يتناسب والحد الأدنى مع ما تتمتع به المدينة المقدسة من مكانة دينية وسياحية والقضية ليست اكثر من فساد اداري .

البعض من المسؤولين لايستطيع تفسير الوضع الا باحالته الى ظاهرة واحدة وآنية وكأن الامر لايتصل بامور اخرى ويصر على انها قضية تتعلق بشركة من الشركات لم تؤد عملها بالشكل السليم .

السيد هادي السلامي عضو اللجنة البلدية في المجلس الاستشاري فسر فوضى مدينة النجف بالقول : أن شركة الامتثال أخذت العقد من وزارة البلديات والأشغال مباشرة وكان من المقرر المباشرة بمشروع انشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار في المدينة . والذي حصل ان اعمال هذه الشركة لا تتطابق مع المواصفات العامة و على سبيل المثال قامت الشركة بصب قوالب المجاري في مناطق (النزيز) في حي الجمعية رغم اعتراضات مجلس المحافظة والجهات الأخرى في المحافظة التي طالبت بالالتزام بالمواصفات المتفق عليها . الا ان الشركة استمرت في عملها دون تعديل او اكتراث. والغريب أن اعمال هذه الشركة غير خاضعة لجدول زمني معين ونحن الان في فصل الشتاء ومداخل المدينة الرئيسة مليئة بالحفر والمطبات التي أحدثتها هذه الشركة والتي تتضمن اعمالها تغيير القوالب الجانبية وإعادة اكساء هذه الشوارع.

مسؤول اخر في مديرية بلدية النجف عقب قائلا : المصيبة الاكبر إن اسعار الأعمال التي تنفذها الشركة ارتفعت إلى الضعفين عن التخمينات التي أعدتها البلدية.

السيد مصطفى احمد (سائق) يسخر ويقول : لولا رحمة الله لساءت الامور في المدينة الا ان المشيئة الالهية شاءت ان لا تمطر السماء كثيرا في هذا الشتاء .

لعل اهم المهام التي تقوم بها الدوائر البلدية هي اعمال التنظيف ورفع النفايات ومعالجتها. والنفايات هنا تشمل المخلفات التي تطرحها المنازل والمحال التجارية والقطاع الصناعي وغيرها لذا يجب توفير الآليات والكوادر المتخصصة بجمع ومعالجة النفايات أما ان تترك لتتكدس في شوارع رئيسة في المدينة والأحياء السكنية فهو أمر خطر . ويستطيع أي شخص يتجول في شوارع النجف أن يرى الكثير من الأمثلة عن هذه الشوارع التي لا تصلها كوادر البلدية الا في أوقات متباعدة بعد إن تكون النفايات والازبال قد تحولت الى تلال ولعل هذه الظاهرة هي الابرز في شارع المكتبة العامة وسط المدينة ولابد للمار بهذا الشارع ان يغلق انفه بيديه ليخترق الرائحة التي تنبعث من النفايات المتكدسة وهي عبارة عن مخلفات القصابين ومحال تنظيف الدجاج.

المهندس المتقاعد أبو حيدر يصف خدمات البلدية في المدينة القديمة بالضعيفة ويقول : انها لا تتناسب مع مكانة المدينة التي يؤمها عشرات الآلاف من الزائرين كل شهر من جميع أنحاء العالم . ويقارن بين ما شاهده في مدينة مشهد الايرانية عند زيارة الإمام الرضا (ع) ويقول إن الأمر يدعو إلى الأسى وعلى الناس في المحافظة فعل شيء .. انظر إلى شارع الطوسي وستكتشف الكارثة فورا .

السيد حمزة كاطع (موظف) يقول : نادرا ما أرى سيارات أو عمال البلدية في الحي الذي اسكن فيه وعندما ترى العمال في بدلاتهم البرتقالية فإنهم كثيرا ما يضيعون الوقت ولا يقومون باعمال التنظيف . هم ينتظرون ان يأتي احدهم ويطلب منهم فعل شيء وبالتالي يحصلون على اجر من المواطن لقاء الخدمات التي يقومون بها وكأنهم يعملون في القطاع الخاص . ويتساءل حمزة : لماذا لا يتم تحويل البلدية الى شركة خاصة وتعطى لشركة استثمارية اجنبية مقابل اجور معينة يدفعها المواطن والدولة من اجل اظهار المدن العراقية وبالاخص المقدسة منها بمظهر جيد ولا ئق ؟

مسؤول في البلدية قال إن عدد العمال الذين يقومون باعمال التنظيف في المدينة على الملاك الدائم هو ٤٥ عامل تنظيف فقط والمفروض ان يصل العدد الى : ١٥٠٠ عامل.

عضو اللجنة البلدية في المجلس الاستشاري السيد هادي السلامي قارن بين حالتين وقال : اعمال المجلس في مجال التنظيف ورفع النفايات والأنقاض بعد الاحداث العسكرية التي شهدتها النجف ،العام الماضي ، كانت ناجحة بشكل كبير وتمت خلال شهر واحد وبالتنسيق مع البلدية وكانت اللجان المشكلة تعمل بنجاح وحازت على رضا الناس في المدينة برغم صعوبة الظروف في حينها . أما اليوم فمدير البلدية الجديد لا يظهر أي تعاون واعمال المتابعة التي كان يقوم بها المجلس شبه متوقفة نتيجة لضعف الإدارة المدنية في هذا المجال مما انعكس على الخدمات المقدمة للمواطنين فضلا عن عدم وجود استمرارية في اداء الأعمال في الإدارات المدنية المتعاقبة حيث تعطى المشاريع إلى شركات معينة وعندما تتغير الإدارة تتغير الشركات وتأتي أخرى دون اكمال المشروع وخذ مثلاً مشروع الكراج الداخلي الذي لم ينجز برغم مرور اشهر على موعد التسليم.

يعترف المسؤولون في المدينة بضعف الخدمات البلدية . رئيس مجلس المحافظة قال لنا : المحافظة بحاجة إلى نقلة نوعية وكمية في هذه الخدمات . وأضاف : لا يوجد دعم حكومي ونشعر بأن النجف مغيبة في قرارات الحكومة وميزانية الدولة . اما محافظ النجف فقال امام عدد من الصحفيين خلال مؤتمر صحفي عقد في الشهر الماضي إن الإدارة المدنية لم تعثر على الشخص المناسب لإدارة البلدية ورفع مستوى الأداء فيها.

وتبقى مشكلات البلدية كثيرة وكبيرة والمتضرر الأول فيها هو المواطن البسيط ولعل المشكلة الأساسية حسب اقوال المسؤولين هي الامكانات المالية التي تعتمد على التمويل الذاتي حيث يتم التمويل من أملاك البلدية التي تقدر بملياري دينارلا تحصل البلدية إلا على ٢٥٪ منها بسبب الوضع الأمني وفي هذا المجال يقترح السيد هادي السلامي عضو اللجنة البلدية في المجلس الاستشاري في النجف إعادة تأجير ممتلكات البلدية عبر المزايدات العلنية وتطويرهذه الإيرادات بالعمل على تأجير بعض أبنية الدوائر المنحلة لشاغلها وفق القانون وممتلكات البلدية مما قد يرفع الايرادات إلى ١٢ مليار دينار وبذلك يمكن الاعتماد على إيرادات حقيقية لتمويل مشاريع البلدية وتحسين اعمالها ،خاصة إن الدول المانحة تعزف عن تمويل هذه المشاريع بسبب الفساد الإداري وسرقة الأموال العامة .